

Distr.: General  
3 October 2017  
Arabic  
Original: French

## رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أوجه إليكم هذه الرسالة على إثر إبرام اتفاق كيتو المعلن عنه من قبل الحكومة الكولومبية وجيشه التحرير الوطني في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. فقد أعرب الطرفان في هذا الاتفاق عن عزمهما التقيد بوقف مؤقت ومتبادل لإطلاق النار وإنشاء آلية يشارك فيها كل من الحكومة وجيشه التحرير الوطني والأمم المتحدة والكنيسة الكاثوليكية من أجل الحبائلة دون وقوع انتهاكات محتملة لوقف إطلاق النار والإبلاغ عنها. وواصل الطرفان محادثاتهما في كيتو بغية تحديد تفاصيل اتفاقيهما وطريق متابعته، بسبل منها وضع بروتوكولات لتلك الغاية. ودخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ومن المقرر أن يستمر إلى غاية الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وكمما يعلم المجلس، فقد أعربت علينا عن ترحبي بإعلان وقف إطلاق النار، وأذنت لممثلي الخاص لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، السيد جون أرنو، بإجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية قصد تحديد طريق الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لهذه العملية.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، طلب الطرفان، في بلاغ مشترك، إلى مجلس الأمن بأن يأخذ بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، المنشأة بموجب القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، بتنفيذ المهام المسندة إلى الأمم المتحدة في إطار آلية الرصد والتحقق المتألفة من ممثلين القوات المسلحة الكولومبية وجيشه التحرير الوطني والأمم المتحدة والكنيسة الكاثوليكية. وأشارا إلى أن الآلية ستتولى التحقق من احترام تنفيذ وقف إطلاق النار، والحبائلة دون وقوع حوادث عن طريق تنسيق دقيق مع الطرفين، وضمان تقديم رد ملائم في حالة وقوع حوادث، وإجراء عمليات تحقق مستقلة بشأن ادعاءات عدم احترام وقف إطلاق النار. وسيكون للآلية حضور على كل من المستوى الوطني والإقليمي والمحلّي. واتفق الطرفان على أن تتولى الأمم المتحدة، بصفتها عنصرا دوليا من عناصر الآلية، تنسيق عمل الآلية، وتسوية الخلافات المحتملة بين الطرفين، وصياغة التوصيات بناء على ذلك. وستكون الأمم المتحدة مسؤولة أيضا عن تقديم التقارير إلى الآلية والجمهور بشأن نتائج التتحقق. وقد أحيل البلاغ المشترك رسميا إلى الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ برسالة موجهة إلى وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا.

وبعد إمعان النظر في هذا الطلب، وفي ضوء المعلومات المتبعة عن المشاورات التي أجرتها ممثلي الخاص مع الطرفين، أود أن أبلغ المجلس بالتقييم الإيجابي الذي تبلور لدى بشأن جدوى وملاءمة الدور



المقترح أن تضطلع به الأمم المتحدة. وتحدون طي هذه الرسالة توضيحاً بشأن الطريقة الممكن أن تتبعهابعثة لكي تضطلع بنجاح بالمسؤوليات المتوقعة أن تتولاها والشروط اللازم استيفاؤها لتحقيق ذلك.

أولاً، على الرغم من أن وقف إطلاق النار له بعد وظني، فقد اتفق الطرفان على أن ترتكز الآلية جهودها فقط على المناطق التي تكتسي أهمية خاصة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، أي ما يمثل ٢٠ موقعاً موازياً للمقاطعات الأسقفية للكنيسة الكاثوليكية فضلاً عن ١٣ موقعاً إضافياً. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق متشرة فعلاً في بعض هذه المواقع، سيكون وجودها لازماً في عدد معين من المواقع الجديدة. ويمكن أن تنشر بعثة، في كل موقع من هذه المواقع، فريقاً مصغراً يتكون من فرد واحد من الأفراد المدنيين ومراقبين دوليين اثنين. مع العلم أن الأفراد سيعملون، في الواقع التي لا يوجد فيها مكاتب للأمم المتحدة، انطلاقاً من الفنادق المتوفرة أو من منشآت أخرى تتيح تقليل التكاليف إلى أدنى حد.

ثانياً، ستعتمد الأمم المتحدة في مشاركتها في متابعة التتحقق من وقف إطلاق النار على أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق وعلى مواردها اللوجستية دون الإخلال بتنفيذ المهام المسندة فيما سبق إلى بعثة في إطار القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧). وسيتم على الخصوص تلبية الاحتياجات من الأفراد المدنيين بالاعتماد على قوام بعثة المتوفّر، وإن كان من المحتمل أن يتعين نشر عدد محدود من الأفراد على نحو مؤقت. وستستلزم مهام الاتصال مع القوات المسلحة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، من أجل تفادى التضارب في التحركات والخيولة دون وقوع مواجهات مسلحة، توفير ٧٠ مراقباً دولياً إضافياً. ويجدر التذكير بأنه تجري حالياً إعادة معظم مراقي بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا التي اختتمت ولايتها في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي إلى بلدانهم. وفي انتظار موافقة المجلس وقبول البلدان المساهمة بمراقبين، يمكن استبقاء هؤلاء المراقبين الإضافيين، الذين لديهم تجربة فيما يتعلق بالآلية الثالثية لوقف إطلاق النار السابقة، بما يكفل توفير قدرات لتشغيل بعثة على الفور.

ثالثاً، يجري حالياً نقل قدرات وموارد بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا التي اختتمت لتوها إلى بعثة التتحقق التي ستتصير بالتالي في وضع يتيح لها تلبية الاحتياجات اللوجستية الناشئة عن هذه المهمة الإضافية على المدى القصير. ويشمل هذا الدعم اللوجستي المركبات وأجهزة الراديو والحواسيب والمكاتب وتوفير قدرات الطيران الخاصة بالأمم المتحدة المتاحة في البلد. وإضافة إلى ذلك، يمكن للأفراد والمراقبين الذين سيستند إليهم تنفيذ هذه المهمة الإضافية الاعتماد على قدرات التنسيق الميداني والتشغيلي والأمني والتحليلي التي سبق لبعثة التتحقق أن أقامتها في بوغوتا وفي المناطق. وستكون بعثة التتحقق، في هذه الظروف، قادرة على بدء العمليات على الفور، دون استبعاد إمكانية طلب دعم إضافي إذا اقتضت الحالة ذلك.

وقد أتى طلب الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني في ظروف مختلفة جداً عن الظروف التي نظر المجلس في ظلها في طلب الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المقدم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ذلك أن هذا الاتفاق هو أول اتفاق لوقف إطلاق النار تقرره الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. وبدل الطابع المؤقت لوقف إطلاق النار هذا على أن العملية بلغت، فيما يخص جيش التحرير الوطني، مرحلة مختلفة عن المرحلة التي كانت قد بلغتها، قبل سنة ونصف، عملية السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وهذا ما يمثل فرصة سانحة أمام المجتمع الدولي لإضفاء زخم أكبر على التطورات الإيجابية التي طرأت خلال الأشهر الماضية. فتعزيز وقف إطلاق النار الآن وتوفير الظروف الملائمة لمدعي محتمل

له حتى السنة المقبلة من شأنهما ترسیخ البيئة الإيجابية الازمة للمفاوضات الجارية في كينو. كما أن من شأن ذلك أن يخفف الأثر الإنساني على أكثر المجتمعات تأثرا بالنزاع، وأن يمثل من هذا المنطلق تكملة هامة لدور التحقيق الذي تسعىبعثة إلى الاضطلاع به عن طريق تحقيقاتها من الالتزامات المتعلقة بأمن المجتمعات وحمايتها في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وبناء على ما سبق، أوصي المجلس بالاستجابة للطلب المشترك للحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، بالإذن لبعثة التحقيق في كولومبيا ب مباشرة المهام المشار إليها أعلاه والواردة في البلاغ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ، وبتعزيز وجودبعثة بإضافة ٧٠ مراقبا دوليا خلال الفترة المقررة لهذه المهمة. وسوف أبلغ المجلس عن سير التحقيق من وقف إطلاق النار في إطار دورة التقارير التي سبق للمجلس أن حددتها فيما يخص بعثة التحقيق. وسوف يلتمس الإذن من المجلس إذا طلب الطرفان لاحقاًمواصلة هذه المهام بعد انتهاء الفترة المتوجحة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش